العدد (4076) السنة الخامسة عشرة - السبت (2) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

بعد أسبوع من تبنّي كوبيتش موقف "اتحاد القوى" في مجلس الأمن

النجف تدفع يونامي للتراجع عن مطالبتها بتأجيل الانتخابات

■ مقترح لتأجيل الانتخابات في الساحل الإيمن وإقامتها في محافظتين سُنيّتين

□ بغداد / محمد صباح

في أقلّ من أسبوع غيّر مسؤول بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) موقفه من تأجيل الانتخابات لعدم عودة النازحين، وعاد ليؤكد، بعد زيارته النجف، التزامه بالمواعيد المعلنة لإجراء الاقتراع العام.

وكان يان كوبيتش قد أكد، في إيجاز قدمه في مجلس الامن في ٢٢ تشرين الثاني، أن "لا إمكانية لإجراء الانتخابات البرلمانية العراقية في ظل وجود النازحين".

والتقى كوبيتش المرجع الأعلى علي السيستاني، الاربعاء، وأكد خلال مؤتمر صحفي عقده في النجف "بالنسبة لنا لا يوجد توجيهٌ أكبر من الاحترام الكامل لدستور البلاد، أستطيع أن أؤكد أنه بالنسبة لنا، فإن موقفنا هو مع إجراء الانتخابات ضمن الإطار الزمني الدستوري لها - أي بحلول منتصف أيار من العام المقبل، على النحو الذي نص عليه الدستور. لذلك، نحن ندعم وسنقدم المساعدة الفنية لمفوضيات الانتخابات لتمكينهم من إجراء الانتخابات في موعدها المحدد وفقا للدستور".

وبحسب أوساط سياسية فإن كوبيتش يحاول البحث عن صيغة توافقية ترضي الفريق المطالب بتأجيل الانتخابات، التي انضمت إليها أطراف كردية "ليست كبيرة".

في هذه الاثناء تدور في الكواليس صيغة مقبولة لتأجيل الانتخابات في الجانب الايمن من الموصل، مقابل الإصرار على إجرائها في كل من صلاح الدين والانبار نظراً لاستباب الامن في هاتين المحافظتين وعودة اغلب نازحيها.

ويعزو قيادي في اتحاد القوى مطالبة زعامات سنية بتأجيل الانتخابات الى تراجع حظوظها في محافظاتها، متوقعاً ان يترشحوا في بغداد.

ويؤكد رعد الحيدري، القيادي في التحالف الوطني، أنّ "كوبيتش ناقش مع كل الأطراف إمكانية إجراء الانتخابات البرلمانية في مواعيدها الدستورية".

وأشار إلى ان المبعوث الاممي "طرح آراء بعض الكتل والمكونات الرامية إلى تأجيل الانتخابات النيابية".

وأوضح الحيدري، وهو قيادي في تيار الحكمة، خلال تصريح لـ(المدى) "هناك إجماع من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وتركيا وإيران وحتى السعودية على إجراء الانتخابات البرلمانية في مواعيدها المحددة".

واضاف عضو كتلة الحكيم "بعض الكتل والأطراف الكردية بدأت مؤخرا تطرح فكرة تأجيل الانتخابات"، مبيناً أن هذه الدعوة "ليست من الكتل أو الأحزاب الكبيرة".

ونفى الحيدري وجود إجماع سني على تأجيل الانتخابات بسبب ظروف المحافظات الغربية. واضاف "هناك أطراف سنية ليست بقليلة تدفع لإجراء الانتخابات البرلمانية في مواعيدها، وهناك قسم آخر يدفع بالاتجاه الآخر".

وكشف القيادي في كتلة الحكيم عن "دخول التحالف الوطني والقوى السنية في مفاوضات بشأن تأجيل الانتخابات المقبلة".

وكانت مصادر سياسية قد كشفت لـ(المدى)، نهاية تشرين الأول الماضي، عن مباحثات أجراها اتحاد القوى مع التحالف الوطني بهدف البتّ بمصير الانتخابات. وأفضت المباحثات، التي أجريت بحضور المالكي، عشية التصويت على مفوضية الانتخابات، إلى الاتفاق على تشكيل لجنة سداسية للنظر في الموضوع.

وأوضح الحيدري أن "هذه المباحثات مستمرة بين التحالفين للتوصل إلى اتفاق على إجراء الانتخابات ضمن المدد الدستورية والقانونية".

وكشف عضو تيار الحكيم عن طرح فكرة لتأجيل الانتخابات البرلمانية في نينوى كمخرج من هذه الإشكالية.

ويقول "هناك اعتقاد لدى قوى التحالف الوطني بإمكانية إجراء الانتخابات البرلمانية في محافظتي الانبار وصلاح الدين أسوة بالمحافظات الأخرى نظراً لانتهاء المعارك فيها وعودة أغلب نازحيها". لافتاً الى وجود مشكلة في الجانب الايمن للموصل الذي يعاني دمارا كبيرا.

ويوضح الحيدري ان "مقترح تأجيل الانتخابات في نينوى مطروح على طاولة النقاش والتفاوض، ولم تتم الإجابة أو الرد عليه من قبل اتحاد القوى العراقية"، نافيا وجود فقرة دستورية او قانونية تمنع تأجيل انتخابات لمحافظة من المحافظات. ويشدد الحيدري على ان "التحالف الوطني رافض لسيناريو تأجيل الانتخابات في منتصف أيار المقبل، ويصرّ على إجرائها في التوقيتات القانونية والدستورية".

على الصعيد ذاته، يقول مقرر مجلس النواب عماد يوحنا، في تصريح لـ(المدى) أمس، ان "الزيارات الداخلية التي يقوم بها يان كوبيتش، ولقاءاته المستمرة مع زعامات دينية وقادة سياسيين، تتناول مناقشة إمكانية تأجيل إجراء الانتخابات عن مواعيدها المحددة منتصف شهر أيار المقبل".

وأضاف يوحنا أن "العديد من الكتل البرلمانية والمكونات المختلفة أوصلت أشارات إلى كوبيتش بعدم استعدادها لإجراء الانتخابات البرلمانية في مواعيدها المحددة"، موضحا ان "هذه المكونات تشكو عدم عودة النازحين إلى مدنهم ومحافظاتهم".وكشفت (المدى)، في ٢٨ أيلول الماضي، عن طلب تقدمت به القوى السنية الى بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) تدعو فيه إلى تأجيل الانتخابات حتى إشعار آخر، متذرعة بتأخر إعمار المحافظات الغربية، وعدم عودة جميع النازحين إلى مناطقهم.

ويتحدث النائب عن مسيحيي كركوك عن وجود مشاكل متعددة أخرى تمنع إجراء الانتخابات النيابية متمثلة بالخلافات الكردية الداخلية، والعلاقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، معتبراً أن كل هذه التحديات تمنع إجراء الانتخابات في مواعيدها المحددة.

واشترطت الكتلة السنية على رئيس الوزراء عودة مليوني نازح قبل حلول شباط المقبل، بالإضافة إخراج الحشد من مناطقها.

ويتابع مقرر مجلس النواب "في حالة إجراء الانتخابات في مواعيدها سيكون الأمر صعبا للغاية ،لأن نتائج الانتخابات قد لا تعبر عن الواقع الحقيقي في الكثير من المناطق المختلطة بعد مغادرة وهروب بعض المكونات منها".

ويلفت النائب عماد يوحنا الى أن "نازحي سهل نينوى لم يعودوا إلى مناطقهم مما يصعب عملية إجراء الانتخابات البرلمانية في مواعيدها".

ورأى ان "الظروف الحالية، التي تمر بها بعض المناطق، ستحرج الكثير من المرشحين للانتخابات في كيفية إقناع المرشحين بالمشاركة".

وبشأن الزيارات المكوكية التي يقوم بها المبعوث الاممي في العراق، قال يوحنا ان "ما يجري حاليا هو البحث عن مخرج قانوني لتأجيل الانتخابات، وهذا لا يتم إلا بالتوافق السياسي من قبل كل المكونات والكتل البرلمانية". وأشار الى أن "الامم المتحدة تقدم المشورة إلى الكتل والأطراف المعترضة على التأجيل"، مشددا على أن "البحث عن مخرج للأزمة لا يأتي بالقوة أو أسلوب الفرض بل بالتوافقات السياسية".

ورغم دخول مجلس النواب في عطلته التشريعية، إلا انه قرر، في آخر جلسة له الخميس، عقد جلسة استثنائية اليوم السبت لمناقشة قانون الانتخابات البرلمانية، الى جانب مناقشة قانون موازنة ٢٠١٨.

وحول الموقف الحقيقي للكتل السياسية، يقول يوحنا ان "اغلب الكتل الشيعية رافضة في العلن تأجيل الانتخابات، لكن في الخفاء أكثر من نصف كتل التحالف الوطني مع تأجيل الانتخابات البرلمانية". وحذر من "لجوء الكتل المتنفذة إلى المال السياسي لكسب الأصوات في الانتخابات المقبلة".

في غضون ذلك، يقول محمد سلمان الطائي، النائب السابق والقيادي في اتحاد القوى العراقية، إن "إعادة النازحين من عدمها ستمنع إجراء الانتخابات في الحالتين"، عازيا ذلك الى "الدمار الذي خلفته الحرب ضد تنظيم داعش في المناطق الغربية".

لكنّ الطائي اعتبر، خلال تصريح لـ(المدى) أمس، أنّ "مطالبات بعض القادة السنّة بتأجيل الانتخابات يأتي بعد تراجع حظوظهم في الانتخابات المقبلة"، لافتا الى ان "هذه المطالبات ظاهرها الحرص على النازحين، وباطنها الخوف من فقدان امتيازاتهم".

ويتوقع القيادي في اتحاد القوى أن "يترك سليم الجبوري وأسامة النجيفي وصالح المطلك محافظاتهم، ويرشحوا في العاصمة بغداد"، معتبرا أن "قرار ترشيحهم في محافظة غير محافظاتهم هو هروب من الفشل في الانتخابات البرلمانية المقبلة".

وكانت أطراف سُنية قد أكدت لـ(المدى)، في ٢٣ تشرين الثاني الماضي، أن زيارة سليم الجبوري وأسامة النجيفي إلى واشنطن تركزت على إقناع الإدارة الأمريكية بتأجيل الانتخابات لمدة عام واحد.

كوبيتش يتحدث إلى الصحفيين بعد لقائه السيستاني الأربعاء الماضي

النزاهة: الملاحظات على مكاتب المفتّشين لا تعني الاستغناء عنها

في أول موقف لها على تصويت مجلس النواب على إلغاء مكاتب المفتشين العموميين، أكدت هيئة النزاهة أن مكاتب المفتشين العموميين تؤدي واجبات وقائية لمكافحة الفساد. ورأت أن إسناد مهام المفتشين الى الادعاء العام سيتسبب بتداخل في عمل السلطات القضائية مع السلطة التنفيذية.

□ بغداد / المدى

وصوّت البرلمان، يوم الإثنين الماضي، من حيث المبدأ على مقترح قانون إلغاء مكاتب المفتشين العموميين في مؤسسات الدولة.

وقالت هيئة النزاهة، في بيان اطلعت عليه (المدى)، إن "سبب وقوف رئيس هيئة النزاهة حسن الياسري ضد مقترح قانون إلغاء مكاتب المفتشين العموميين يعود إلى أن الرقابة التي يقوم بها المفتش العام تعدّ من الإجراءات الوقائية لمكافحة الفساد بمعنى أنه يمارس رقابته قبل وقوع فعل الفساد، الأمر الذي يجعل مهمته تختلف عن مهمة بعض الأجهزة الرقابية الأخرى، لاسيما الادعاء العام الذي لا يمكن أن يتقمص دور المفتش العام ولا أن يحل محله، فالفرق بين الاثنين واضحٌ وجلي".وأضافت هيئة النزاهة أن "التسليم بفكرة إيكال هذه المهمة إلى الادعاء العام بكل تفاصيلها سيفضي إلى التدخل بأعمال السلطة التنفيذية منْ قبل السلطة القضائية، الأمر الذي حظره الدستور النافذ في المادة (٤٧) التي كفلت مبدأ الفصل بين السلطات وعدم تدخل سلطة في أعمال السلطة الأخرى، إذ نصت المادة على أن (تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصها ومهامها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات)".

ولفتت الهيئة الى ان "جهاز الادعاء العام من الناحية الدستورية يعد أحد مكونات السلطة القضائية استناداً إلى المادة (٨٩) منْ الدستور التي نصت على أن (تتكون السلطة القضائية الاتحادية منْ مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية العليا ومحكمة التمييز الاتحادية وجهاز الادعاء العام وهيئة الإشراف القضائي والمحاكم الاتحادية الأخرى التي تنظم وفقاً للقانون)".ونقل البيان عن رئيس الهيئة حسن الياسري أن "إلغاء المكاتب لاينسجم مع جهود مكافحة الفساد ولا مع توجهات الحكومة والبرلمان الداعية إلى أن تكون الحرب القادمة هي الحرب على الفساد، إذ تستدعي المرحلة القادمة مزيداً منْ الدعم للأجهزة الرقابية وتوسيع صلاحياتها، وليس العكس".

واعتبر قرار إلغاء مكاتب المفتشين بانه "رسالة سلبية لكل منْ المواطن والأجهزة الرقابية، إذ سيشكك المواطن بنوايا مكافحة الفساد، وستشعر الأجهزة الرقابية بالإحباط".وتابع الياسري أن "التجارب السابقة قد أثبتت أن بعض مكاتب المفتشين العموميين كانت خير عون للسلطة التشريعية (مجلس النوّاب) في ممارسة دوره الرقابي على أداء السلطة التنفيذية، فضلاً عن نجاح هذه المكاتب في الحفاظ على الأموال العامة وإيقاف هدرها، إذ قدرت بمبالغ طائلة يمكن الرجوع إليها عبر الاطلاع على التقارير الدورية لهذه المكاتب".

وتابع رئيس الهيئة بالقول "في حالة وجود بعض الملاحظات على أداء بعض المكاتب فينبغي تقويم أدائها ورفدها بما تحتاجه منْ إمكانات تحقيقية وقانونية ومحاسبية لا إلغائها، لا سيما أن جهةً أخرى محايدةً، وهم الخبراء الدوليون، دعموا المكاتب ودعوا إلى تقويم أدائها".

وحذر الياسري من أن "الإلغاء سيفضي إلى التأثير السلبي في سمعة العراق الدولية وفي تصنيفه بحسب معايير مكافحة الفساد المعتمدة منْ قبل منظمة الشفافية الدولية، حيث ترصد هذه المنظمة وغيرها من الفعاليات الدولية حركة العراق وإجراءاته وتشريعاته في ميدان مكافحة الفساد، ولا تنظر إلى الأقوال".

وشدد رئيس الهيئة على أن "إلغاء أحد الأذرع المعنية بمكافحة الفساد مؤشراً سلبياً اتجاه العراق منْ جهة الالتزام بأحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد المصادق عليها منْ قبل جمهورية العراق، الأمر الذي يشكك بنوايا العراق في مكافحة الفساد".

واستدرك الياسري بالقول، إن "وجود مكاتب المفتشين العموميين لا يمثل تعارضاً قانونياً مع أي منْ الأجهزة الرقابية الأخرى، لأن لكل جهة صلاحيات محددةً بمقتضى القانون، وأن الدور الذي يقوم به المفتش العام يختلف عن أدوار هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والمدعي العام، فهو يقوم بدور أشبه بالمستشار القانوني والمالي للمؤسسة المعنية وهو رقابةٌ تنبثق منْ داخل المؤسسة المعنية"، منوهاً الى ان "الترشيق في الهيكلية الحكومية كما ورد في الأسباب الموجبة للمقترح لا يمكن أنْ يعد سبباً مقنعاً لإلغاء مكاتب المفتشين العموميين، إذ لا ملازمة بين الدور الذي تنهض به الأجهزة الرقابية، والترشيق الذي تقوم به الحكومة، ولاسيما في هذا الظرف الذي يقر فيه الجميع بتفشي ظاهرة الفساد، وأن الترشيق في أجهزة مكافحة الفساد يعد أمراً غير سائغ وغير مقبولٍ".

رئيس حكومة الإقليم يبدأ جولة أوروبيّة من تركيا

معصوم ينهي زيارته إلى كردستان بلقاء بارزاني

□ بغداد / المدى

أكد رئيس الجمهورية فؤاد معصوم وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني ضرورة الاحتكام الى الدستور في معالجة الازمة القائمة بين بغداد وأقليم كردستان.

جاء ذلك في المحطة الاخيرة لجولة رئيس الجمهورية في إقليم كردستان، التي بدأها مطلع الاسبوع الماضي وانتهت يوم الخميس.

والتقى معصوم مع بارزاني في مقر إقامة الاخير في منتجع صلاح الدين في مدينة أربيل.

وتناول اللقاء، بحسب بيان لرئاسة الجمهورية، آخر التطورات السياسية في العراق وإقليم كردستان والمنطقة.

ونقل البيان استعراض معصوم لجهوده المستمرة من أجل إيجاد حل للخلافات القائمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان من الخلال الاحتكام إلى الدستور باعتباره المظلة التي تحفظ وجود وكرامة وحقوق جميع المكونات من دون تمييز.

بدوره أكد بارزاني، بحسب البيان، على ضرورة إيجاد حلول مناسبة وواقعية للقضايا العالقة بين بغداد وأربيل بالاعتماد على حوار صريح ومتوازن من دون شروط مسبقة.

كما التقى معصوم برئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني. وبحث اللقاء تطورات الاوضاع في كردستان ومستجدات الازمة بين المركز والإقليم بشأن القضايا الخلافية.

وذكر بيان لحكومة الإقليم أن "رئيس جمهورية العراق، فؤاد معصوم، اجتمع مع رئيس وزراء إقليم كردستان، نيجيرفان بارزاني، ونائبه، قوباد طالباني، لبحث الأوضاع في كركوك، وبدء الحوار مع الحكومة العراقية".

في سياق ذي صلة، وصل رئيس حكومة اقليم كردستان، امس الجمعة، الى تركيا في زيارة "مفاجئة" هي الاولى لمسؤولي الاقليم ما بعد ازمة الاستفتاء بين بغداد واربيل.

وشهدت العلاقات بين أربيل وأنقرة، خلال الاشهر القليلة الماضية، توتراً على خلفية إجراء الاستفتاء في إقليم كردستان. وأبدت تركيا معارضتها الشديدة لذلك الإجراء، عادّة ذلك "تهديداً لأمن المنطقة".

وبحسب وكالة الاناضول التركية فإن "رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، دخل الأراضي التركية براً، من معبر خابور الحدودي". واشارت الى أن "بارزاني استقل طائرة خاصة من مطار شرف الدين ألجي في شرناخ، وتوجه إلى إسطنبول".

وافادت وسائل إعلام كردية، أن زيارة رئيس حكومة إقليم كردستان، هدفها التوجه لزيارة عدد من الدول الأوروبية.

ماي للعبادي: متمسِّكون بعراق موحَّد وندعو للحوار

□ بغداد / المدى

أكدت رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي دعم بلادها للعراق كـ"شريك"، وحثت الحكومة على المضي بإصلاحاتها. وجددت الالتزام بوحدة العراق، ودعت إقليم كردستان لاحترام "عراق موحد".

جاء ذلك خلال زيارة رسمية "غير معلنة"، قامت بها ماي الى العاصمة بغداد يوم الاربعاء. وأجرى رئيس الوزراء لنظيرته البريطانية استقبالا رسمياً.

وقال مكتب العبادي في بيان تلقته (المدى) انه "جرى خلال اللقاء بحث تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وجهود إعادة الاستقرار، والتعاون الاقتصادي، وأوضاع المنطقة". ورحب العبادي "برئيسة الحكومة البريطانية في زيارتها الاولى الى العراق، وبحضورها اليوم وما أبدته من دعم لتطوير علاقات التعاون ورغبة في زيادة هذا التعاون".ونقل البيان عن رئيس الوزراء تأكيده أن "العلاقات العراقية البريطانية تشهد تطوراً واضحاً، ونشكر مواقف الحكومة البريطانية الداعمة للعراق في جميع المجالات وفي مقدمتها التعاون ضد الإرهاب وتوفير غطاء جوي ومعلومات استخبارية ودعم الاستقرار وجهود إعادة النازحين وحقوق الإنسان".

وأشار بيان رئاسة الوزراء الى أن "المباحثات مع رئيسة وزراء بريطانيا تركزت على تطوير العلاقات بين البلدين والشعبين وتوسيع التعاون والتنسيق والتأكيد على وحدة العراق واستقراره".وقال العبادي خلال اللقاء "العراق مقبل على مرحلة من البناء والإعمار والاستثمار، وقد بحثنا مساهمة الشركات البريطانية وتنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين".بدورها أشادت رئيسة الحكومة البريطانية بـ"القوات العراقية"، مؤكدة "مواصلة دعم العراق كشريك لبسط الامن والبناء والاستقرار، وتدريب القوات العراقية، وقد خصصنا مبالغ لدعم القوات العراقية وجهود إعادة النازحين وإعادة الاستقرار، كما نؤكد دعمنا لمضي العراق بإصلاحاته".

وأكدت تيريزا ماي دعمها لـ"وحدة العراق ودعوة إقليم كردستان لاحترام عراق موحد وتشجيع الحوار"، وأن بلادها "تتطلع لعلاقات مستمرة مع العراق في جميع المجالات".